

القدس ٥٧٢٨ (١٩٦٨). ونص هذا البرنامج على تعريف جديد لاهداف الصهيونية، بعد أن كان الحديث يدور، في السابق، عن «مهام» لها. وهذه الاهداف هي: «وحدة الشعب اليهودي ومركزية دولة اسرائيل في حياة الشعب؛ تجميع الشعب اليهودي في وطنه التاريخي أرض - اسرائيل بالهجرة من جميع البلاد؛ تدعيم دولة اسرائيل القائمة على نبوءة الأنبياء في العدل والسلام؛ المحافظة على خاصة الشعب بتطوير التربية اليهودية والعبرية وبت القيم الروحية والتربوية اليهودية؛ الدفاع عن حقوق اليهود في جميع الاماكن التي يقيمون فيها»^(٢٠).

والواضح ان هذه الاهداف صيغت، في حينه، تحت تأثير الحماس الذي سيطر على دوائر صهيونية مختلفة، إثر الانتصار الاسرائيلي في حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧. الا أن هذا الانتصار تطلب أيضا، من ناحية ثانية، بذل المزيد من الجهود لـ «تدعيم اسرائيل»، في مختلف المجالات، لتمكين من الاستمرار في طوف ثمار انتصارها. وتركزت تلك الجهود على محاولات جذب دوائر يهودية مختلفة، غير صهيونية، وحملها على المساهمة في تقديم المساعدات لاسرائيل. وقد نجحت هذه المساعي باقامة الوكالة اليهودية الموسعة، في صيف ١٩٧١، التي ضمت، بالاضافة إلى الصهيونيين (الذين كانوا يسيطرون عليها لوحدهم تقريبا حتى ذلك الوقت)، ممثلين عن عدد من المنظمات اليهودية غير الصهيونية المختلفة، بحيث لم تعد رئاسة الوكالة اليهودية متماثلة، من حيث الشخصيات التي تشكلها، مع الادارة الصهيونية، ونشأت هناك شخصيتان اعتباريتان جديدتان، بدلاً من واحدة، كما كان الوضع حتى ذلك الوقت. ولم يكن يد من ملاءمة القانون، بواسطة تعديله، مع الواقع الجديد. وهذا ما حصل مع صدور قانون وضع المنظمة الصهيونية العالمية - الوكالة اليهودية لأرض - اسرائيل (تعديل) لسنة ٥٧٢٦ - ١٩٧٥^(٢١). فقد أضاف هذا التعديل مادة جديدة إلى القانون الأصلي، هي المادة ٢، عُرِّت بموجبها الوكالة اليهودية بأنها «جمعية تطوعية مستقلة، مشكلة من المنظمة الصهيونية العالمية ومنظمات وهيئات أخرى، وتحمل في دولة اسرائيل في المجالات التي اختارتها بموافقة الحكومة». واستبدلت المادة ١١ من القانون الأصلي بأخرى جديدة، نصت على «أن كل من المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية لأرض - اسرائيل هي شخصية اعتبارية، يحق لها التعاقد وامتلاك الاملاك والاحتفاظ بها والتصرف فيها، وأن تكون طرفا في أية اجراءات قانونية أو أخرى». كما استبدلت المادة ٣ من القانون الأصلي بأخرى، نصت على أن «تتأخر المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية لأرض - اسرائيل، كالسابق، على الاهتمام بالهجرة، وتشرفا على مشاريع الاستيعاب والاستيطان في الدولة». وتم التشديد (المادتان ٧ و٩) على ضرورة توقيع الحكومة الاسرائيلية على ميثاقين، بدل السابق، الأول مع المنظمة الصهيونية، والثاني مع الوكالة اليهودية، وكذلك اقامة لجنتي تنسيق، مع كل منهما على حدة.

واستنادا إلى هذا القانون، تم بتاريخ ٢٨ حزيران (يونيو) ١٩٧٩ توقيع الميثاقين الجديدين^(٢٢)، اللذين حلا محل السابق، المعقود بتاريخ ٢٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٤، واعتبرا نافذي المفعول بأثر رجعي ابتداء من ٢١ حزيران (يونيو) ١٩٧١، عندما أقرت التغييرات التنظيمية الأخيرة. وجاء في مقدمة كل من الميثاقين انهما وضعا بناء على «رغبة الحكومة في تعزيز نشاط كل من المنظمة والوكالة، ورغبة كل منهما في «التعاون والعمل من خلال تنسيق كامل مع دولة اسرائيل وحكومتها وفقا لقوانين الدولة»^(٢٣). ونص الميثاق المعقود مع المنظمة الصهيونية على أن مهامها هي: «(أ) تنظيم أنشطة الهجرة في